وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

فخر الدين قباوة وجهوده اللغوية والنحوية

رسالةٌ قدَّمها

أنور سلمان مصطاف

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ الدكتور

إبراهيم رحمن حميد الأركيّ

1435هـ

2014 م

الفصل الأول
منهجه في دراساته اللغوية والنحوية
المبحث الأول
منهجُهُ في اختيار العنوانات وفي المقدمات
أولاً : منهجه في اختيار العنوانات

العنوانُ له أثرٌ بارزٌ ودورٌ مهمٌ في استقطاب القرأة ، وجلب الدارسين ، ولفت انتباه الباحثين ، وهو علامةٌ يُعرفُ من خلالها مضمون الكتاب وفحواه ؛ لذا ينبغي على المؤلف المتقن ، والكاتب الحاذق أن يصطفيَ عنوانًا يكون أدخل إلى القلوب والعقول منه إلى الأسماع والأبصار .

وهذا ما ألفيتُهُ في العنوانات التي اختارها فخر الدين قباوة لكتبِهِ وبحوثه ، فقد كان وضعه للعنوان عن قصدٍ ودراية ؛ لذلك نراه يعدل عن عنوان إلى آخر ؛ لكون الأخير أكثر رواجًا بين الدارسين ، وأوسع استعمالاً لدى المختصين .

مثال ذلك قوله في كتابه (علامات الترقيم) : " على أنّني كنتُ أفضل أن يكون العنوان (الترقيم التعبيري في اللغة العربية) ؛ لأنّ هذه العلامات المذكورة كلٌّ منها عبارة عن جملة أو أكثر ، تدخل في التركيب اللغوي فعلاً ؛ لتساعد على إتمام الكلام وفهمه ، مع قراءته صمتًا أو جهرًا كما سيتبين لك ذلك قريبًا إنْ شاء الله ، غيرَ أنّني عدلت عن ذلك ؛ لئلا يغيب عن الناس إدراك فحواه لما هو شائع في الاستعمال بينهم ، فيُرْغبُ عن الاطّلاع عليه ، وبذلك تضيعُ الفوائد التي قصدتُ ، وما دام المصطلح الدارج واضح المفهوم ، مقبول التلقي والانتفاع ، فلا مُشاحةَ في الاصطلاح "[1] .

وقد يُفضل عنوانًا على آخر بعد أن يرى أنّ العنوان المختار أوسع وأشمل وأعمّ من سابقِهِ كما في عنوان كتابه (التفسير الوافي المفيد لفهم القرآن المجيد) ، إذ همَّ أولاً أن يُسميه (التفسير الوافي للناشئة) ولكنّه رأى " أنّ تقييد العنوان بـ (الناشئة) فيه إجحاف بالموضوع وتضييق عليه ؛ لأنّ ما تضمنه التفسير الكريم لا يجوز حصر وظيفته في قطاع الشباب ، وهو يعمّ جميع القطاعات البشرية فيستفيد منها

---

(1) علامات الترقيم : 8 .

إنْ شاء الله القرّاءُ والمثقفون وغيرهم ممن تجاوز الدراسة الثانوية أو الأساسية كالعمّال والفلاحين والمزارعين والموظفين ... وهذا يعني أن يكون العنوان دالاً على المضمون بدقة وكفاية؛ ليشمل من هو خطاب له ولا يقتصر على زمرةٍ من القارئين ، ومِنْ ثَمَّ صار التوجه إلى تعميم القصد بالدلالة على الوفاء وشمول الفائدة لتيسير فهم النصّ الرباني العظيم ، فأصبح عنوان (التفسير الوافي المفيد لفهم القرآن المجيد) أقرب إلى تعيين مضمون الكتاب "[1] .

ومثال ذلك أيضًا ذكره سبب تسمية كتابه (مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء) بهذا العنوان فقال : " وقد تتبعتُ تلك الأقلام والأفهام ، أرصد مراكزها وتشعباتها ، وأجمع ما سجّله شيوخ النحاة القدماء والمتأخرين والزملاء المعاصرون لعلي أجد في المحصّلة وجهةً تحقق الاستقراء ، وتحلّ المشكلة حلاً لغويًا عربيًا خالصًا ، فكان لديّ حصائل متباينة يتعذر وضعها في قفصٍ واحدٍ ، ولا تمسّ جوهر الموضوع مسًّا نحويًا رفيقًا ؛ ولذا رأيتُ بعد متابعتي هذه أن يكون عنوان البحث في هذا الكُتَيِّب المتواضع (مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء) "[2] .

فهو إذن يرى أنّ قضية العامل مشكلة ؛ لذلك اختار لها عنوان (مشكلة العامل) ؛ ليوحي العنوان من أول وهلةٍ بمضمون الكتاب ومحتواه ، وهذا المنهج في اصطفاء العنوانات هو ديدنُهُ في كلّ كتبِهِ وبحوثه ، فهو يختار عنواناته بدقة ، ويُؤثرُ ما هو أقرب إلى الأفهام ، وأيسر على الأذهان ، وأدلّ على المضمون والمحتوى ، ثمّ قد يذكر علّة اختياره لهذا العنوان من دون غيره ، أو لا يذكرها اعتمادًا على فهم القارئ ، أو قد يشير إلى ذلك إشارة من دون تفصيل كقوله عن عنوان كتابه (التحليل النحوي أصوله وأدلته) : " ولعلّك لمست في عنوان البحث أنّه يتوزع على شطرين ، ينتظمُ كُلاً منهما بابٌ يلزمه التفريع ، وهذا ما كان فعلاً "[3] .

ثانياً : منهجه في المقدمات

---

(1) التفسير الوافي : 15 – 16 .

(2) مشكلة العامل النحوي : 8 – 9 .

(3) التحليل النحوي ، أصوله وأدلته : 2 .

لا نقتصر هنا على المقدمات الرئيسة التي صدّر بها قباوة كتبه وبحوثه ، وإنّما نذكر منهجه في مقدمات الموضوعات الفرعية التي تكون مداخلَ للأبواب والفصول والمباحث داخلَ الكتاب .

أمّا المقدمات الرئيسة لكتبه فقد دأب فيها على ذكر الغاية من وضع الكتاب والدافع لتأليفه ، كما حرص على شرح منهجه الذي يلتزمه في الكتاب ، وأسلوبه الذي يسير عليه ،ومصادره التي اعتمدها في البحث ، مثال ذلك قوله : " وبعدُ فهذه نماذج تطبيقية أردتُ منها أن أضع بين يدي القارئ صورةً عملية مفصلة للإعراب والصرف بعدما لمسته من الحاجة الماسة لدى كثير من الدارسين والمُدرِّسين "[1] .

فذكر هنا الغاية من تأليف الكتاب ، والدافع لوضعه ، ثمّ فصّل القول بعد ذلك في منهجه فقال : " اخترتُ لها نصوصًا من الشعر القديم الذي يبدأ بختام العصر الجاهلي ، وينتهي بأواخر العصر العباسي فأثبتُّ النصوص مشكولةً مضبوطة معزوّةً إلى أصحابها ومصادرها ، ثمّ فسّرتُ الغريب ، وشرحتُ ما اقتضى الشرح من المعاني ؛ ليكون ذلك عونًا على تيسير خطوات التطبيق النحوي ثمّ تناولتُ كلَّ بيتٍ منها على حدة ، فبسطتُ إعراب مفرداته وجمله ، وتحدثتُ من الناحية الصرفية عن بعض الأسماء والأفعال التي يضمّها ، قد تعمّدتُ أن تكون عبارات التطبيق مُسهبةً وافيةً دقيقةً ؛ لأُزيل من النفوس ما علق بها من عبارات بُتْرٍ ، أو موجزةٍ أفسدتْ على الدارسين والمدرسين سبيلَ الإدراك السليم لحقيقة الإعراب والصرف ، وحاولتُ في عملي هذا التزام المصطلح الموحد الخاصّ بكلّ علمٍ على حدة ، والتعبير الموحد أيضًا في التحليل كلّه ، ليسهُل على الدارس إدراك المقاصد ، واستعمال المناسب من مصطلح وتعبير دون اضطراب وعشوائية "[2] .

وهذا المنهج هو الذي سار عليه في مقدمات كتبه كلّها[3] ، ومقدمات كتبه هي أحسن مدخلاً ، وأسهل عرضًا ، وأكثر تنظيمًا ، وأدقّ تعبيرًا ، فضلاً عن أنّها

---

(1) المورد النحوي : 3 .

(2) المورد النحوي : 3 .

(3) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : 6 – 11 ، وتصريف الأسماء والأفعال : 5 – 9 ، والتفسير الوافي : 12 – 17 ، والتصريف المشترك : 19 – 24 ، وغيرها .

أكثر إيجازًا من مقدمات بحوثه ، ففي بحوثه يطيل المقدمات كثيرًا مع ندرة ذكر المصادر التي اعتمد عليها ، والكتب التي رجع إليها ، كما أنّه لم يُفصِّل القول في خطة البحث ، ولا الحديث عن منهجِهِ الذي يسير عليه ، أو أسلوبه في البحث على خلاف ما ذكرناه من منهجه في مقدمات كتبه .

هذا هو منهجه في المقدمات الرئيسة لدراساته اللغوية والنحوية ، أمّا مداخل الأبواب والفصول والمباحث في داخل الكتب والبحوث فقد أولاها عنايةً خاصّة ، وأهمية بالغة لا تقلّ عن المقدمات في أول كتبه ، ولكنّها جاءت أقصر بكثير من المقدمات الرئيسة ، وهذا أمرٌ بديهي ، فهو لا يشرح فيها منهجه أو يُبيّن خطته ، أو يصف أسلوبه ، وإنّما جعلها مداخل يهيّئ من خلالها العقول والنفوس للانتقال من موضوع إلى آخر ، وقد يكتفي بذكر التعريف أو المسألة التي يريد الخوض فيها ، وهذا غالبًا ما يكون في الموضوعات الفرعية ، وهذه التعريفات والحدود قد تكون من عنده وضعًا وصياغةً ، ومن ذلك تعريفه للتحليل النحوي ، إذ قال عنه : " تمييز العناصر اللفظية للعبارة ، وتحديد صيغها ووظائفها ، والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال "[1] ، ومثله تعريفه للتحليل الصرفي بقوله : " هو تمييز العناصر اللفظية في العبارة ؛ لدراستها في إطار النظم ، وتحديد صيغها وخصائصها ووظائفها مع البنيوية ، وتفسير ما فيها من تبدلٍ في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة ، مع بيان ما تحتمله من تغيّر صوتي في موقعها الخاص من التركيب "[2] ، أو قد يأخذ تعريفات السابقين ، وحدودَ السالفين ، ويُدخل عليها بعض الإضافات ، ويجري عليها بعض التغييرات كتعريفه للصرف بقوله : " علم الصرف هو أصولٌ وقواعد تُعرفُ بها أحوال أبنية الكلمة : صيغها الأصلية والعارضة ، وما يلابسها من تغيّر معنوي في مدلولها ، مصدره البناء المُحْدَث بالتصغير أو النسبة أو التثنية أو الجمع أو التأنيث في الأسماء ، والتحويل إلى الماضي والمضارع والأمر في الأفعال ، ومن تغيّر صوتي في بنيتها مصدره الظواهر التصريفية كالتجريد ، والزيادة ، والحذف ،

---

(1) التحليل النحوي أصوله وأدلته : 14 .

(2) التحليل النحوي أصوله وأدلته : 120 .

والإبدال ، والإعلال ، والإدغام ، والقلب المكاني ، والإمالة ، والتحريك ، والتسكين للابتداء والوقف ، والتخفيف والتثقيل "[1] .

وكثيرًا ما يذكر الأمثلة مع التعريف كما رأينا في التعريف السابق ، ومثله أيضًا قوله : " الجملة الاسمية : وهي التي صدرها اسمٌ صريحٌ أو مؤول ، أو اسمُ فعلٍ ، أو حرف غير مكفوف مشبه بالفعل التامّ أو الناقص نحو : الحمدُ للهِ ، أنْ تصدُقَ خيرٌ لك ، سواء علينا كيف جلستَ ، هيهاتَ الخلودُ ، **چ ڎ ڏ ڐ ڑ چ** [البقرة : 182] ، **چ ڤ ڦ ڦ ڄ چ** [يوسف : 31] "[2] .

المبحث الثاني
مصادرُهُ وأسلوبُهُ

أولاً : مصادره

صنّف الأستاذ فخر الدين قباوة في فنون عدّة ، ومجالات شتى ، وهذه صفة ظاهرة وسمة بارزة له ، وقد قال مصداقًا لذلك : " فقد أكرمني الله ﷻ بالعمل في حقول العربية من أدبٍ ولغة ونحوٍ ونقدٍ وبحثٍ واهتمامٍ بالحديث الشريف والقرآن الكريم "[3] .

---

(1) تصريف الأسماء والأفعال : 13 .

(2) إعراب الجمل وأشباه الجمل : 19 .

(3) قدسية اللغة العربية : 5 .

وقد تنوعت مصادره ، وتعددت موارده ؛ لتنوع وتعدد الموضوعات التي كتب فيها ، وهو يصرح بذكر مصادره التي اعتمدها ، وموارده التي استقى منها مادته العلمية ، وذلك كقوله : " وقد رجعتُ إلى المصادر النحوية واللغوية الكثيرة التي صنّفها القدماء والمتأخرون والمعاصرون ، استعين بها ، واستقي منها الأصول والعديدَ من الأمثلة والتعليقات "[1] ، ومثله قوله : " وقد رجعتُ إلى القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، ودواوين الشعر ومختاراته ؛ لاستمدّ شواهد حيّة عملية "[2] ، وهو غالبًا ما يصرح بذكر أسماء العلماء الذين أخذ عنهم ، ورجع إليهم ، وأفاد منهم كقوله : " فصَحِبتُ منهم فحولَ العربية كالخليل (ت175هـ) ، ويونس بن حبيب (ت182هـ) ، وسيبويه (ت180هـ) ، والأخفش (ت215هـ) ، والكسائي (ت189هـ) ، والفراء (ت207هـ) ، والمازني (ت249هـ) ، والمبرد (ت285هـ) ، وثعلب (ت291هـ) ، والزجاج (ت311هـ) ، وابن السراج (ت316هـ) ، والزجاجي (ت337هـ) ، وابن درستويه (ت347هـ) ، والفارسي (ت377هـ) ، والسيرافي (ت368هـ) ، وابن جني (ت392هـ) ، والزمخشري (ت538هـ) ، وابن السيِّد (ت521هـ) ، وابن مضاء (ت592هـ) ، والعكبري (ت616هـ) ، وابن يعيش (ت643هـ) ، وابن الحاجب (ت646هـ) ، وابن عصفور (ت669هـ) ، وابن مالك (ت672هـ) ، والرضيّ (ت686هـ) ، وأبي حيّان (ت745هـ) ، والدماميني (ت827هـ) ، والسيوطي (ت911هـ) ، والأشموني (ت900هـ) ، والصبّان (ت1206هـ) ، والدُّسوقي (ت1230هـ) ، والأمير (ت1232هـ) "[3] ، وقد حرص على نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها ، ولم يغفل عن ذلك إلاّ نادرًا ، فيعبر عنه بقوله : " وذهب آخرون " أو " ورأى جماعة من العلماء " وأمثال ذلك[4] .

ومن مصادره أيضًا جهود المعاصرين ودراساتهم فقد رجع كثيرًا إليها وأحال عليها ، فضلاً عن خبراته الشخصية ، ومعلوماته الذاتية ، مثال ذلك قوله في

---

(1) تصريف الأسماء والأفعال : 9 .

(2) إعراب الجمل وأشباه الجمل : 10 ، وينظر : التحليل النحوي أصوله وأدلته : 6 .

(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل : 6 .

(4) ينظر : نفسه : 51 ، 57 ، 83 ، 86 – 87 .

معرض كلامه عن مصادره التي أعانته في الإجراءات الإعرابية : " وعلى جهود أسلافنا ومعاصرينا من النحاة الأكارم الذين شقّوا السبيل وعبّدوها وعمروها بالنتاج الطيب ، وعلى الخبرات المكتسبة في تلقي الإجراءات الإعرابية أيّام الدراسة ، وممارستها في التدريس والبحث والتأليف والتوجه "[1] .

هذا ، وقد كان من روافده العلمية شيوخه الذين درس على أيديهم وأخذ عنهم مباشرةً ، وصرّح غير مرة بالإفادة منهم في كتبه ودراساته[2] .

إنّ هذا المنهج الذي اتّبعه في الأخذ من المصادر – أي الإكثار من ذكر آراء العلماء – خاصٌّ بدراسته النظرية ، أمّا في دراساته التي عُنِيَ فيها بالتطبيق فمنهجه مختلف وأسلوبه مغايرٌ ، وطريقة أخذه من مصادره ليست كطريقته في التنظير ، وقد شرح ذلك بقوله : " وفي مراحل العمل كلّه غالبًا ما كنت اعتمد الوجهَ القياسي المختار الذي يقتضيه البيان والفصاحة والوضوح ، واتجنب عرض الخلافات القبلية والمذهبية والفردية ، وفي وجوه الإعراب والأدوات ، والتحليل الصرفي ، ولمّا كانت أحكام الإمالة متشعبة كثيرة الخلاف إلى حدّ التدافع والتناقض أحيانًا اقتصرت فيها على الأصول القريبة المنال ، الواضحة العلة والتفسير ، وأعرضتُ عما تحمله كتب النحو من الصور الأخرى المخالفة "[3] ، وهذا المنهج في كتب التطبيق الإعرابي هو الذي سار عليه ، ودعا إليه كما سنرى قريبًا في (منهجه في الإعراب) إن شاء الله تعالى .

ويبدو أنّ فخر الدين قباوة قد تأثر بابن هشام الأنصاري مذهبًا ومنهجًا وأسلوبًا فهو كثير الرجوع إليه ، شديد المتابعة له ، وإنْ كان قد خالفه في مسائل ومواضع قليلة ، ودليل تأثره به هو

---

(1) منهجية التحليل النحوي : 95 ، وينظر : المنهجية في إعراب القرآن الكريم : 128 ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 24 .

(2) ينظر : المورد النحوي : 6 ، والتفسير الوافي : 7 ، والتصريف المشترك : 25 .

(3) المورد الكبير : 7 – 8 .

أولاً : قوله في معرض حديثه عن إعراب الجمل : " كان ابن هشام وما يزال قاهرًا في هذا الميدان ، فإذا أنا مشدود إلى حرمه ، استمدّ أصول البحث وشواهده ولكنني في الوقت نفسه لم ارتبط بكلّ ما قرّره ، أو أشار إليه "[1] .

ثانيًا : يكثر ابن هشام من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والاحتجاج به في إثبات القواعد النحوية ، وتابعه قباوة في ذلك ، وإنْ كان ابن هشام أكثر اعتمادًا على الأحاديث ، فقد استشهد في كتابه (مغني اللبيب) بما يربو على ستين مرةً[2] ، بينما في كتاب (إعراب الجمل) الذي ألّفه قباوة متأثرٌ بالمغني ، جاء نصف عدد الأحاديث التي في المغني تقريبًا .

ثالثًا : اهتمّ ابن هشام بالأدوات والأعاريب اهتمامًا بالغًا ، وفتح باب التدريب على مصراعيه ، وأكّد على الناحية التطبيقية ، واعتنى كثيرًا بوضع قوانين في إعراب القرآن الكريم[3] ، وكذلك فخر الدين قباوة فقد خصّ هذه الحقول بكتب وأبحاث متعددة منها : المورد النحوي ، والمورد الكبير ، والمنهجية في إعراب القرآن الكريم ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم ، فضلاً عما قام به في (المفصل في تفسير القرآن العظيم) ، إذ أعرب القرآن الكريم آيةً آيةً .

رابعًا : قال الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع عن ابن هشام : " لم يكن من التابعين للبصريين ولا من الملتزمين مذهبَ الكوفيين ، وما كان متشددًا تشددَ الأولين ، ولا متهاونًا تهاون بعض الآخرين ، بل كان أمةً وسطًا بين الفريقين ، وحكمًا عدْلاً بين الحزبين ، إنْ أحسن البصريون أطراهم وارتضى مذهبهم ، وإنْ وُفِّق الكوفيون أقرّهم واصطفى رأيهم ، بيدَ أنّ المسائل التي فضّل فيها رأيَ البصريين أكثر من المسائل التي رجّح فيها مذهب الكوفيين ؛ لأنّه كان بالبصريين أشبه ، وإلى مدرستهم أقرب "[4] ، وهذا الكلام ينطبق تمامًا على الأستاذ فخر الدين قباوة .

ثانياً : أسلوبه

---

(1) إعراب الجمل وأشباه الجمل : 6 .

(2) ينظر : مغني اللبيب : 23/1 ، وابن جني النحوي : 238 .

(3) ينظر : ابن هشام وأثره في النحو العربي : 99 – 100 .

(4) ابن هشام وأثره في النحو العربي : 109 .

عند تتبع مؤلفات قباوة والاطّلاع على مصنفاته يمكن أن نتعرف على أسلوبه في التأليف ، فمن حيث التعبير والصياغة نجده سهل العبارة ، عذب الحديث ، متسلسل الأفكار ، بعيدًا عن التعقيد ، ذا قدرة على التصرف في الألفاظ والتحكم في العبارات ، وتتجلى مقدرته تلك في عرض آراء العلماء وأقوالهم واختياراتهم والتنسيق بينها ، كلّ ذلك بأسلوب سلس ، قريبِ المأخذ ، سهل المتناول ، وهو ميّال إلى استعمال الأيسر والأوضح من الألفاظ والتراكيب ؛ لأنّ غايته هي إيصال المادة إلى القُرّاء بأسهل طريقة ، وأوضح طريق ، وأقصر سبيل ، إذ إنّ أسلوب الكاتب هو الكفيل في أن يُرْغَب في الكتاب ، أو عنه ، وقد بيّن قباوة أسلوبه بقوله : " وغالبًا ما كنت اختار الأمثلة الشائعة المتداولة ، وأعرضُ عن الغريب الحوشي ؛ لينزلق إلى موطنه في التعليقات ، وإذا اضطررت إلى إثبات الغريب في المتن فسّرتُ معناه للتقريب والتيسير "[1] .

وسأعرض فيما يأتي السمات البارزة لأسلوبه في دراساته اللغوية والنحوية وهذه السمات هي :

1- افتعال الاعتراض والردّ عليه :

اتخذ قباوة هذا الأسلوب حجةً لتأييد ما ذهب إليه ، وردًّا على المخالفين للرأي الذي يؤيده ، وتقريبًا للمعلومة لأذهان القرأة والدارسين .

ومثال ذلك قوله في معرض كلامه للتمييز بين الجملة الشرطية وجملة الشرط ، إذ إنّ الجملة الشرطية تُعربُ بحسب موقعها من الكلام ، أمّا جملة الشرط فلا محل لها من الإعراب مطلقًا ، وأمّا بيت قعنب[2] :

إنْ يسمعوا رِيبةً طاروا بها فرحًا مني وما سَمِعُوا من صالحٍ دفنوا

فالجملة الشرطية الثانية منه معطوفة على الجملة الشرطية الأولى ، فهي مثلها لا محل لها ، أمّا جملة (سَمِعوا) فلا محل لها من الإعراب ؛ لأنّها جملة الشرط غير

(1) تصريف الأسماء والأفعال : 9 .

(2) مجاز القرآن : 152/2 ، وديوان الحماسة : 170/2 ، وعيون الأخبار : 84/3 .

الظرفي ، هذا هو الصواب وإلاّ فما الذي تطلقه على جمل الشرط هذه ، وما مكانها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ؟ لعلك تدّعي أنّها ابتدائية ، وهي – كما ترى – لم يُبتدأ بها الكلام لفظًا ولا نيةً ، فإن قلت : إنّها جزء من التركيب الشرطي ، والإعراب إنّما يُقدّر للتركيب كلّه ، أمّا الجزء المتمم له فلا محل له ؛ لأنّ الشرط نَزَّلَ جملتيه منزلة الجملة الواحدة ، فالمحل لذلك المجموع ، وكلٌّ منهما جزء لا محل له ؟ قيل لك : وهذا يقتضي منك أن تجعل جواب الشرط الجازم لا محل له من الإعراب دائمًا وإن اقترن بالفاء ، وجمهور النحويين على خلاف ذلك ، فإن ادّعيتَ أنّها ابتداء الشرط والابتداء لا محل له لَزِمَك أن تجعل جواب الشرط الظرفي كذلك ؛ لأنّه في الابتداء حُكْمًا وإن تأخر في اللفظ ، فقول طرفة[1] :

متى تأتِني أُصْبحكَ كأسًا رَوِيَّةً وإنْ كنتَ عنها ذا غنًى فاغْنَ وازْدَدِ

تقديره : أُصبحك كأسًا رويةً حيت تأتيني ؛ لأنّك ستعلق (متى) بالجواب ، وهذا اللزوم منقوص بالجواب المقترن بالفاء نحو : متى لقيت زيدًا ؟ وإن زعمت أنّها استئنافية اعترضتك مخالفتها لشرط الجمل الاستئنافية ؛ لأنّها لم يُستأنف بها كلام جديد ، والشرط الذي لُفِظَ به قبلها لمّا يتمّ ؛ ليجوز بعده الاستئناف "[2] .

2- كثرة الشواهد والأمثلة :

وهي ظاهرة بارزة في كتبه كافة ، وخاصّة المؤلفات النحوية والصرفية التي وضعها للتعليم ،وقد علّل تلك الكثرة بقوله : " وقد أكثرتُ من هذه الشواهد جدًّا ونوّعتها ، وجعلت بين طياتها كثيرًا من الأمثلة النثرية والشعرية ؛ ليتيسَّر إدراك مدى سلامة القاعدة التي نبني عليها واستقرارها ؛ وليختار منها كلّ ما يناسب ثقافته وعلمه وذوقه "[3] ، وقال أيضًا : " وقد نثرت في طيات المادة العلمية أمثلةً وافرة مختارة توضح القاعدة وتثبتها ، وتنفحها صور الحياة العلمية وقد كَثُرَت أحيانًا هذه الأمثلة جدًّا ، وفي كثرتها توكيدٌ لصحة الأصول المقررة ، وتيسير للدارس يختار منها ما هو

---

(1) ديوانه : 25 .

(2) إعراب الجمل وأشباه الجمل : 47 – 48 .

(3) نفسه : 10 .

ألصق بزاده اللغوي "[1] ، ومثله قوله : " على أنّنا كنّا غالبًا ما نذكر الحكم العام للمسألة مع تفسيره وتقريب أبعاده بالأمثلة والشواهد المتكاثرة قبل أن نعرض للهجات والآراء المخالفة ، وبذلك نثبت أصول المعلومات الأساسية ، ثمّ ترد الفروع والخلافات ، فتتمي جوانب المعرفة بالعناصر المتممة للموضوع دون أن يكون لها أثر سلبيّ في تكوين الفهم والاستيعاب "[2] .

3- الاعتداد بنفسه :

دليل ذلك قوله متحدثًا عن حال المؤلفين المعاصرين مع علم التصريف : " وكنّا مع ذلك تنتظر أن يفرغ لهذا الموضوع بعض الزملاء المعاصرين ، فيكفينا مؤونته الشاقة المضنية ؛ لما فيه من عسرٍ ودقة وتشتت غير أنّ أقلام هؤلاء وأفهامهم وعزائمهم ضَعُفَت عن تحمله وزيارة سواحله وشطآنه ، بَلْهَ أن يخوضوا أو يركبوا أمواجه العاتية ، فقد شغلوا في عدة مؤلفات بتصريف الأسماء وتصريف الأفعال ؛ لما فيها من بساطة وظهور وضيق أُفق ، يكررون القول والأمثلة والتفسير ، وعجزوا عن تجاوز ذلك إلى تتمة الرحلة الصرفية ، حتى إذا تناول أحدهم زاويةً ضيّقة منها اكتفى بسطحيٍّ المعرفة والعرض الهزيل المهلهل ... ولذا رأيتني أعود إلى ما كنت أُرجئ أمرَهُ ، وأُكرر النظر فيه لعلي أسدّ ثغرةً تجاهلها الباحثون زهدًا وعجزًا وقصورًا "[3] .

وهو يذكر هنا أنّه لا أحدَ من علماء الأمة يستطيع الخوض في غمار هذا العلم لصعوبته ووعورته إلاّ هو ، بل ويذهب إلى أكثر من هذا فيصرّح أنّه حامل لواء العربية ، وحامي ذمارها ، والذائد عن حياضها في عصرنا هذا ، وما ذلك إلاّ اختيار من الله سبحانه ، فيقول في هذا : " فقد أكرمني الله – ﷻ – بالعمل في حقول العربية من أدبٍ ، ولغةٍ ، ونحوٍ ، ونقدٍ ، وبحثٍ ، وتحقيقٍ ، واهتمام بالحديث الشريف ، والقرآن الكريم ، وحمّلني لواءَ الدعوة إلى عروبة اللسان وتصفية أجوائها من العُجْمة والانحراف والتنطع والوِصايات المصطنعة ، وهداني إلى سبل إصلاح ما

---

(1) تصريف الأسماء والأفعال : 9 .

(2) التصريف المشترك : 26 .

(3) التصريف المشترك : 7 – 8 .

فسد من ألسنة الناطقين بالعربية والراغبين في معرفتها والتمكن منها ، بدأ ذلك في منتصف القرن الماضي ، وما زال يتلألأ ويتصاعد بالنشاط والحماسة والخدمات المباركة بجميع السبل والوسائل والأساليب لرفع راية عروبة اللسان ... كلّ ذلك بفصيح البيان سليقةً دون انحراف أو إخلال "[1] .

ولا يخفى ما في هذا من إطراء لنفسه وتمجيدٍ لأعماله ، ووصفها وكأنّها قد أُغلقت بعدها الأبواب ، وأُسدلت دونها الحجب .

4- ظاهرة الاستطراد :

يغلب على أُسلوب قباوة الاستطراد المخرج في بعض الأحيان عن موضوع البحث ، فهو قد يفصّل في موضوعات جانبية ، وأمور فرعية لا تتصل اتّصالاً مباشرًا بالموضوع الذي هو بصدده[2] .

وقال عن هذه الظاهرة : " وكثيرًا ما استطردت إلى زوايا جانبية ، وأطلت فيها البحث والحجاج ، فلما خشيت أنْ تعرقل حركة الموضوع وضعت بين الاستطراد والفكرة الأساسية علامتين : أُولاهما : أربعةُ نجوم (****) تكون قبل الاستطراد ، والثانية : نجمان (**) يكونان بعد نهايته "[3] .

5- الحدّة في الردّ :

يتسم أسلوبه بالحدة والشدة في بعض المواضع ، ولا سيّما في ردوده على العلماء والباحثين ، وقد يصل به الحال إلى تسفيههم ونسبتهم إلى الجهل ، أو اتّهامهم بالعداء للعربية وأهلها ، ومثال ذلك قوله في الردّ على العلماء الذين لا يحتجون بالحديث الشريف : " نعم إذا كان ما لمسناه في صنيع قدماء النحاة إعراضًا عن الأحاديث ؛ لما ذكره المثبطون المُرْجفون وقد ثبت تهافته وتلاشيه ، فما أجهلهم بحقيقة الأمر ! وما أقصر نظرهم وأتعسهم ! وما أضعف نتاج التقعيد والتأصيل والتفريع والاحتجاج والتفسير والتعليل والبيان في أقوالهم ! "[4] .

---

(1) قدسية اللغة العربية : 5 – 6 .

(2) ينظر : تأريخ الاحتجاج النحوي بالحديث النبوي الشريف : 21 – 32 .

(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل : 10 .

(4) توظيف الحديث الشريف : 822 .

وكذلك قوله عن ابن الضائع (ت680هـ) : " لقد ضيّع هذا المرجف أجيالاً من النحاة ، وصرفهم عن جادة الصواب بما أثار من العجاج والأضاليل ، فمنهم من نجا بجلده يواجه الحقائق بجدٍّ واقتدار ، ومنهم من لبث يجترّ مقولات باطل الأباطيل "[1] .

وقد يستعمل الأسلوب الساخر في ردوده كقوله عن الداعين إلى تيسير النحو : " وقد تمثلت بوادر هذه النزعة المثبطة فيما ألّفه الأستاذ إبراهيم مصطفى (ت1962م) من كتاب نحوي بمقدمة فيّاضة لشيخه شوقي ضيف (ت2005م) ، وبعنوان من عنده أيضًا هو (إحياء النحو) فقد رأى أنّ النحو متوفًى دفين ، وجاء الأستاذ إبراهيم ليوزع أشلاءَهُ على الجبال والوديان ، ثمّ يدعوها بقلمه السحري ، فتأتيَهُ سعيًا بإذن سدنة الثقافات الأوربية "[2] ، وقال عن الموضوع ذاته أيضًا : " وهكذا فتح الأستاذ باب الدعوة إلى زعزعة الأصول النحوية زاعمًا أنّه يضع أصولاً جديدة ومنهجًا في الفهم والبحث ، والحقّ أنّه اعتمد مقولات للزمخشري في (المفصل) ثمّ أضاف إليها لمسات جانبية ، فأبدى هو ومن كتب له المقدمة جَهْلاً بتأريخ النحو ، وحقدًا على أساليب التفكير العلمي التراثي "[3] .

---

(1) نفسه : 833 .

(2) أسس تكوين المهارات النحوية : 403 ، وينظر : تكوين المهارات النحوية : 14 .

(3) أسس تكوين المهارات النحوية : 403 ، وينظر : تكوين المهارات النحوية : 14 .

المبحث الثالث
منهجُهُ في الإعراب

أولاً : تنظيره للمنهج الإعرابي

لفخر الدين قباوة اهتمام بالغٌ ، وجهدٌ بيّن في التطبيق الإعرابي ، وهو أكثر المعاصرين حرصًا ، وأوسعهم تأليفًا ، وأطولهم يدًا في هذا الشأن ، ويظهر ذلك جليًّا في الجهود المتميزة التي بذلها في هذا المجال ، فقد كانت له مجالس أسبوعية لإعراب القرآن الكريم في جامع عبد الله بن عباس في مدينة حلب ، وحلقات أُخر لإعراب رياض الصالحين في الجامع الأموي ، ومثلها في جامع أبي حنيفة مخصصةٌ لكتاب (المفصّل) للزمخشري ، ومجالس في منزله قد جعلها لمغني اللبيب[1] .

أمّا في مجال التأليف فقد ألّف كتبًا عديدة في هذا المضمار أولها : (المورد النحوي – نماذج تطبيقية في الإعراب والصرف) ثمّ (المورد الكبير) ، ثمّ أتبعها بعدد

---

(1) ينظر : منهجية التحليل النحوي : 95 – 96 ، والمنهجية في إعراب القرآن الكريم : 128 ، والمفصل في تفسير القرآن الكريم : 21 ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 24 – 25 ، وقدسية اللغة العربية : 9 ، وقد فُرِّغت أغلب هذه المجالس الإعرابية في أقراص مُدمجة ؛ لإفادة الشادين ، وإعانة الطالبين ، وتعليم الباحثين الإعراب .

من الكتب والبحوث والمقالات مبينًا فيها المنهج الإعرابي الذي ينبغي أن يُتَّبع ويمكن أن نُبين سمات هذا المنهج الذي سار عليه ، ودعا إليه من خلال النقاط الآتية :

1- التدرج في الإعراب من الأعمِّ إلى الأخصّ :

وقد بيّن ذلك فقال : " الأصل العمليّ الواجب في الإجراءات التحليلية أن يكون سياق التعبير منطلقًا من الأعمِّ إلى العام ، فالخاصّ فالأخصّ "[1] ، وقد وضّح معنى ذلك بقوله : " نحو : فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح الظاهر ، واسمٌ ثلاثيٌّ مجرد صحيح الآخر مذكرٌ مجازي "[2] .

2- توحيد المصطلح والأسلوب في الإعراب :

دعا قباوة إلى أن يُلتزم في التحليلات الإعرابية مصطلحٌ موحدٌ : " في كلّ حقل من حقول الإجراءات ، ولأساليب التعبير وسوق العبارات فيها ، وإلاّ فمما يزيد الأمر تعقيدًا وتضليلاً في وجوه الدارسين والقرّاء أنْ تختلف خلال العمليات التحليلية أساليب التعبير عن العنصر الواحد في موقع معين ووظيفة محددة ، فترى كلَّ مدرسٍ ، أو مؤلِّفٍ ، أو موجّهٍ يتخذ لنفسه أسلوبًا خاصًّا أو أساليب متعددة لا ضابطَ لها ولا حدود ، وبذلك يتلقَّى الطالبُ صورًا متباينة من الأساليب والتراكيب يتعذر عليه الجمع بينها ؛ ليتخذ منها فهمًا دقيقًا وأُسلوبًا معينًا "[3] .

وهو يؤكد دائمًا على أنّه لا بدَّ من منهجٍ علمي يعتمده المعربون في التحليل الإعرابي للمفردات والجمل وأشباه الجمل مع تحليل معاني الأدوات والتحليل الصرفي ، ويجب أن يكون كلّ ذلك بمصطلحات وأساليب موحدة محفوظة متقنة مُقنّنة[4] ، و " تعبير لغوي متصل في جمل وفِقَر متمايزة متلاحقة مترابطة وألفاظ صريحة غير رمزية أو حرفية مع استعمال المصطلحات النحوية ، كلٌّ في ميدانه الخاصّ به من الإعراب أو الصرف أو معاني الأدوات ، ويختار من الوجوه في مسيرة التحليل ما

---

(1) منهجية التحليل النحوي : 72 ، والمنهجية في إعراب القرآن الكريم : 104 ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 13 .

(2) المورد النحوي : 4 .

(3) منهجية التحليل النحوي : 72 ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 13 .

(4) ينظر : تكوين المهارات النحوية : 107 ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 13 .

هو أيسر وأوفق لأصول العلوم المذكورة على أن يكون انسجامٌ بين المقاصد المعنوية للعبارة والأحكام النحوية ما أمكن ، وهو الأمر الذي يقتضي تجنب بعض التوجيهات لإفساد المعنى المراد "[1] .

3- الابتعاد عن الخلافات النحوية والمذهبية :

يرى أنّ المنهج القويم في التحليل الإعرابي هو " أنْ يُلغى في إجراءات التحليل استعراض العضلات ببسط الوجوه المختلفة لما يجوز وما يُحْتَمل ، وعرض اللغات واللهجات القبلية المتعددة ، والمذاهب الجماعية والفردية للنحاة "[2] .

والسبب في ذلك عنده أنّ ذكر هذه الخلافات والتشعبات " يشتت الدارس ويوزع لديه قنوات التفكير والتقدير والتعبير ، ويُرسِّخ عنده أنّ عوالم النحو واسعة لا حدود لها ولا سواحل "[3] ، " فاستبعاد هذه الخلافات والتفصيلات والتعليلات في التدريس والتصنيف ، واختيار أبسط الأساليب التعبيرية ، والتزام الصور المعينة المحددة في التحليل ، أمورٌ تيسر السبيلَ المنطقي لفهم تلك الصلات ، وتكوِّن في الدارس ملكات المهارة الجاهزة للممارسة والاستعمال "[4] .

ولا يضير أن تذكر بعض تلك الخلافات والتفصيلات لذوي الاختصاص في السنوات الجامعية ، بل إنّ ذكر بعض هذه الخلافات أمرٌ حسنٌ بشرط اختيار ما هو أقرب إلى الصواب بعيدًا عن التقحم بالتقديرات المصطنعة والتمحل والاعتساف[5] .

---

(1) منهجية التحليل النحوي : 99 ، وينظر : المنهجية في إعراب القرآن الكريم : 131 ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 28 .

(2) الإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 14 .

(3) نفسه : 14 ، وينظر : منهجية التحليل النحوي : 73 ، والمنهجية في إعراب القرآن الكريم : 105 .

(4) الإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 16 ، وينظر : تكوين المهارات النحوية : 111 – 112 .

(5) ينظر : المنهجية في إعراب القرآن الكريم : 108 ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 16 – 17 .

4- التزام المذهب البصري منهجًا واصطلاحًا في التحليل الإعرابي :

قال في ذلك : " ثمّ لما كان المذهب البصري في الإعراب والصرف أقرب إلى الدقة والبيان ، وهو الجاري على الألسن والأقلام والأفهام فقد لزمنا حدوده ما أمكن وتابعنا توجهاته فيما عرضنا ؛ لنكون قريبين من ميادين المعارف والأساليب المستخدمة بين الناس "[1] ، بيدَ أنّه لم يلتزم المذهب البصريّ التزامًا تامًّا ، وإنّما خرج عنه في موضوع (نزع الخافض) ؛ لأنّه يرى أنّ قول الكوفيين فيه أقرب إلى منطق العربية ، وتابع الكوفيين أيضًا في كثير من معاني الأدوات ؛ لأنّهم أكثر استيعابًا في هذا المجال من البصريين في نظره[2] .

5- مراعاة العلاقة بين الإعراب والصرف والأدوات :

أكّد كثيرًا على مراعاة تلك العلاقة عند الإجراءات الإعرابية ، وأنْ لا تُؤخذ هذه الحقول متمايزةً متباعدةً ؛ لأنّ هذا سيؤول إلى أنْ تصبح العلاقات غير واضحة الدلالة في نفوس الدارسين[3] ، مثال ذلك قولُهُ : " فالتركيب النحوي تتساوق فيه العناصر متعاونةً ؛ ليأخذ مراميه الكاملة الدقيقة ، ويصبح عبارة ذات شخصية متميزة ودلالة محددة الفائدة ، وهذا يعني أنّ تعيين الأداة وعملها مثلاً يتحكّم في تحديد كثير من الوظائف والعلاقات والعلامات الإعرابية للأفعال والأسماء والجمل والتراكيب ، ويعرض ألوانًا خاصّة على صيغ بعض المفردات ومعانيها ووظائفها ، ثمّ إنّ الصيغة والدلالة والوظيفة للفعل أو الاسم أو الأداة لها الأثر البالغ فيتوجّه ما حولها من عناصر السياق ، وكذلك يكون لتعيين إعراب المفردات والجمل حضورٌ فعّال في تخصيص معاني الأدوات وأعمالها ، وفي توجيه صيغ المفردات ودلالاتها وتحديد وظائفها الصرفية والإعرابية "[4] .

---

(1) الإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 29 .

(2) ينظر : المنهجية في إعراب القرآن الكريم : 132 ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 29 .

(3) ينظر : النهج الإسلامي للتعليم العالي : 254 – 255 .

(4) الإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 19 – 20 ، وينظر : وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب : 150 – 151 ، وتكوين المهارات النحوية : 103 – 104 ، والمنهجية في إعراب القرآن الكريم : 113 – 114 .

لذا فهو يعدّ من عيوب المعربين أن يُؤخذ نصٌّ مبتور ؛ ليُتخذ أنموذجًا للإعراب ؛ لأنّه يتعذر استخلاص الحقيقة ، وفهم المعنى ، وإدراك المراد من الجملة إلاّ من خلال السياق ، ففي السياق تُعرف وظيفة الجملة ، وتُدرك صلتها بما قبلها ، وعلاقتها بما بعدها ، وما وُضِعَ الإعراب إلاّ لأجل إدراك المعنى وفهمه[1] .

6- التدرج في التحليل الإعرابي :

اختار في التحليل الإعرابي أن يُبدأ بإعراب الكلمات ، أي : تحليل التركيب النحوي ، وبيان موقع كلّ لفظة من الإعراب ، ثمّ ينتقل بعد إتمام ذلك إلى التحليل الصرفي ، ويُعمدُ فيه إلى تعيين وزن الكلمة ، وبيان التجرد والزيادة ، والإبدال والإعلال ، والقلب المكاني ، والإدغام ، والثلاثي من غيره[2] ، ثمّ يأتي ثالثًا إلى الأدوات فيُفصِّل القول فيها ، ومنهجه في الأدوات عدم إطلاق لفظ (الأداة) على الحروف ؛ لأنّ الأداة عامة تشمل الحرف والاسم والفعل ، فلا بدَّ من التخصيص بذكر نوعها المعهود في الاصطلاح[3] .

ومن سمات منهجه في الإعراب هو تحديد مواقع الجمل من الإعراب ، سواءٌ أكان لها محلٌ من الإعراب أم لم يكن ، أمّا المفردات التي لا محلَّ لها من الإعراب فيرى أنّ الأحسن أن يُغفلَ النصّ عليها إن كانت حرفًا أو فعلاً مبنيًا ؛ لأنّ ذلك من نافلة القول ، وما دون تلك المفردات فغالبًا ما يُعيّن وجهُهُ مع بيان المحلِّ الإعرابي لما له محلٌّ من ذلك ، ولا سيّما المصادر المؤولة ؛ لأنّها شبيهة بالأسماء المبنية ، لا بدَّ لها من بيان محلها الإعرابي[4] .

---

(1) ينظر : فتاوى في علوم العربية : 12 ، وتكوين المهارات النحوية : 114 – 115 .

(2) ينظر : المورد النحوي : 3 ، ومنهجية التحليل النحوي : 98 ، والمنهجية لإعراب القرآن الكريم : 130 ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 29 .

(3) ينظر : منهجية التحليل النحوي : 96 – 97 ، والإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 25 .

(4) ينظر : الإعراب المنهجي للقرآن الكريم : 26 – 27 .

وقد اهتمّ بأشباه الجمل في الإعراب اهتمامًا بيّنًا وأولاها عناية فائقة ، فهو يبدأ بإعراب مفرداتها مع بيان وظائفها ، ثمّ يعين متعلّقها الذي تتعلّق به وتقيّد معناه النحوي من فعلٍ أو مصدرٍ أو مشتقٍ حاضر في التركيب أو مقدر[1] .

ثانياً : نماذج من تحليلاته الإعرابية

نورد هنا نماذج تطبيقية للإعراب كي يتضح المنهج الذي رسمه فخر الدين قباوة في هذا المجال ، ونختار ثلاثة نصوص من كتابه (منهجية التحليل النحوي للنصوص الأدبية) ، ونبدأ بالنصّ القرآني المطهر ، ثمّ بحديث نبوي شريف ، ونختم بنصّ شعري :

النصّ الأول :

قال تعالى : **ﭽ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ** [المائدة : 106] .

الإعراب : " يا : حرف نداء للتنبيه ونداء القريب ، وأيُّ : منادى نكرة مقصودة مبني على الضمّ في محل نصب ، وُصْلَةٌ لنداء ما فيه (ال) ، وها : حرف تنبيه وتوكيد للنداء وعُوض من الإضافة ، والجملة : فعلية ابتدائية ، والذين : اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع بدل من (أيّ) ، وال : زائدة لازمة للتزيين اللفظي أُدغمت لامها في اللام ، وآمنوا : فعلٌ ماضٍ مبني على الضمّ لاتّصاله بواو الجماعة ، والواو : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، والألف : حرف زائد في الرسم للتفريق ، والجملة صلة الموصول ، وشهادةُ : مبتدأ مرفوع فيه معنى الأمر ، مصدرٌ مضاف إلى اسم المكان في المعنى لما تضمنه من الكناية عما يقع بين الناس من تنازعٍ وخلافٍ في التركات والإضافة هنا بمعنى : في ، وبينِ : مضاف إليه مجرور ومضافٌ أيضًا ، والكاف : ضمير متصل مبني على الضمّ في محل جرٍّ مضاف إليه ، والميم : حرف لجمع الذكور مع التغليب ، إذ المراد هو الرجال والنساء ، وإذا : اسمية ظرفية زمانية للمستقبل ، اسم مبني على السكون في

---

(1) ينظر : منهجية التحليل النحوي : 98 .

محل نصب مفعول فيه ظرف زمان ومضاف متعلّق بالخبر المحذوف للمبتدأ (شهادة) ، أي : شهادةُ بينكم اثنان ذوا عدلٍ كائنةٌ وقتَ احتضار أحدكم ، وإنّما قُدّم دليل الخبر – وهو الأمر بالشهادة – وأُخِّر فاعل المبتدأ للعطف عليه بـ (أو) آخران ، وهذا التوجيه الإعرابي أيسر مما اضطرب فيه المعربون من تقديرات ، وحضر : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، وأحد : مفعول به مقدم منصوب ومضاف ، والكاف : ضمير متصل مبني على الضمّ في محل جرّ مضاف إليه ، والميم : حرف لجمع الذكور مع التغليب أيضًا ، والموت : فاعل مؤخر مرفوع ، وال : نائبة عن ضمير الغائب ، أي : موته ، والجملة في محل جرّ مضاف إليه ، وحينَ : بدلٌ من (إذا) للبيان والتوكيد منصوب بالبدلية ومضاف لا يعلّق ، والوصية : مضاف إليه مجرور ، وال : نائبة عن ضمير الغائب أيضًا ، واثنان : فعل للمصدر (شهادة) مرفوع بالألف ؛ لأنّه مثنى ، وذوا : صفةٌ أُولى لـ (اثنان) مرفوعة بالألف أيضًا ومضافة تفيد المبالغة في المعنى ، وعدل : مضاف إليه مجرور ، ومن : حرف جرّ للتبعيض ، والكاف : ضمير متصل مبني على الضمّ في محل جرّ ، والميم : حرفٌ لجمع الذكور ، والجار والمجرور متعلقان بصفة ثانية محذوفة لـ (اثنان) ، وأو : حرف عطف ، عاطفة للترتيب والتعقيب بمعنى الفاء مع التخيير ، عُبِّر بها عن ذلك لاحتمال فقد المسلمين حين وفاة الموصي فيكون التخيير حينذاك ، والحال توضح ذلك كما جاء في قصة سبب النزول ، وآخران : معطوف على (ذوا) مرفوع بالألف كذلك ، ومِنْ : حرف جرّ للتبعيض أيضًا ، وغير : مجرور بالكسرة ومضاف وصفية للمغايرة ، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (آخران) ، والكاف : ضمير متصل مبني على الضمّ في محل جرّ مضاف إليه ، والميم : حرف لجمع الذكور ، وإنْ : حرف شرط جازم شرطية للمستقبل ، وأنتم : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع فاعل لفعل محذوف يُفسره ما بعده أي : ضربتم ولفظه كان كذلك ثمّ حُذِفَ الفعل فصار الضمير المتصل منفصلاً وفي هذا توكيد بتكرار الجملة مذكورة ومقدّرًا بعضها ، والفعل المحذوف ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك وفي محل جزمٍ بـ (إنْ) ، والجملة : جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب ، وضربتم : فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع

متحرك ، والتاء : ضمير متصل مبني على الضمّ في محل رفع فاعل ، والميم : حرف لجمع الذكور مع التغليب كذلك ، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب ، وفي : حرف جرّ للظرفية المكانية ، والأرض : مجرور بالكسرة ، وال : عهدية ذهنية ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما وحُذِفَ أيضًا جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه ، أي : فليشهدْ آخران ذوا عدلٍ من غيركم وفي هذا الحذف توكيد ثانٍ بذكر الفعل والجملة مرة باللفظ وأخرى بالتقدير ، والجملة المحذوفة جواب شرط جازم مقترنة بالفاء في محل جزم ، والجملة الشرطية في محل نصب حال من (آخران) للتنبيه على أنّ استشهاد غير المسلمين يكون في حال السفر وفقد مَنْ يشهد من المسلمين ، والفاء : حرف عطف عاطفة للترتيب والتعقيب ، وأصابت : فعل ماضٍ مبني على الفتح معطوف على الفعل المحذوف بعد (إن) في محل جزم بالعطف ، والتاء : حرف تأنيث ، والكاف : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به مقدم ، والميم : حرف لجمع الذكور أيضًا مع التغليب ، ومصيبة : فاعل مؤخر مرفوع ومضاف ، والموت : مضاف إليه مجرور ، وال : نائبة عن ضمير المخاطبين أيضًا ، والجملة معطوفة على الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب بالعطف ، وتحبسون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو : ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به ، والميم : حرف عماد ، والألف : حرف تثنية والجملة في محل رفع صفة ثانية لـ (آخران) مع شمولها لـ (اثنان) بالوصف ثالثة ، ومِنْ : حرف جرّ لابتداء الغاية الزمانية ، وبعد : مجرور بالكسرة ومضاف ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما ، والصلاة : مضاف إليه مجرور ، وال : عهدية ذهنية ، والفاء : حرف عطف عاطفة للترتيب والتعقيب والسببية ، ويقسمان : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، والجملة معطوفة على جملة (تحسبونهما) في محل رفعٍ بالعطف ، والباء : حرف جرّ للقسم ، ولفظ الجلالة مجرور بالكسرة والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما ، والقسم هنا جملة خبرية لا إنشائية ؛ لأنّه إخبار بوجوبه لا إنشاء له ، وإنْ : حرف شرط جازم شرطية للحال حُرِّكَ بالكسر لالتقائه بسكون الراء ، وارتبتم : فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفعٍ متحرك

وفي محل جزم ، وزنه : افْتَلْتُمْ وأصله (ارتَيَبَ) والزيادة فيه للمطاوعة ، قُلِبَت الياء ألفًا لتحركها بعد فتح : ارتابَ ولمّا اتصل بضمير رفع متحرك بُنِيَ على السكون فحُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين ، والتاء : ضمير متصل مبني على الضمّ في محل رفع فاعل ، والميم : حرف لجمع الذكور كذلك مع التغليب ، والجملة جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب وجواب الشرط محذوف أيضًا لدلالة ما قبله عليه أي : فاحبسوهما ، والجملة المحذوفة جواب شرط جازم مقترنة بالفاء في محل جزم ، والجملة الشرطية في محل نصب حال من فاعلي (يقسم) ومفعول (تحبس) للتنبيه على جعل الحبس والقسم في حال الارتياب ، وليس اجتماع القسم والشرط هذا مما يُجاب فيه الأول ويحذف جواب الثاني لدلالة المذكور عليه ؛ إذ إنّ ذلك يكون فيه جواب الأول صالحًا لأنْ يكون جوابًا للثاني ويسدّ مسده ، وهنا يقدّر جواب الشرط المحذوف تعبيرًا قائمًا برأسه كما رأيت ، ولا : حرف نفي نافية للحال اللازمة ، ونشتري : فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل ، والفاعل : ضمير مستتر وجوبًا تقديره : نحن ، والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، والباء : حرف جرّ للعوض والمقابلة ، والهاء : ضمير متصل مبني على الكسر في محل جرّ والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما ، وثمنًا : مفعول به منصوب ، والواو : حرف ابتداء للحال والاقتران ، ولو : حرف زائد للتعميم وانتهاء الغاية في الارتفاع ، وكان : فعل ماضي ناقص مبني على الفتح ، واسم كان ضمير مستتر جوازًا تقديره : (هو) أي المشهود له ، وذا : خبر (كان) منصوب بالألف ؛ لأنّه من الأسماء الستة ومضاف يفيد المبالغة ، وقُربى : مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة للتعذر عوضًا من الكسرة ؛ لأنّه ممنوع من الصرف ، والجملة في محل نصب حال مقدمة عن فاعلي : (نشتري ، ونكتم) ، والواو : حرف عطف عاطفة لمطلق الجمع ، ولا : حرف نفي أيضًا نافية للحال اللازمة ، ونكتم : فعل مضارع مرفوع ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره : نحن ، والجملة معطوفة على جملة (لا نشتري) لا محل لها من الإعراب بالعطف ، وشهادةَ : مفعول به منصوب مصدرٌ مضاف إلى فاعله في المعنى ، ولفظ الجلالة : مضاف إليه مجرور ، وإنْ : حرف مشبه بالفعل للتوكيد حُذِفَت نونه الثانية لتوالي النونات ، ونا : ضمير متصل مبني على السكون في محل

نصب اسم (إنْ) ، وإذًا : حرف جواب جوابية للتوكيد ، واللام : هي اللام المزحلقة للمبالغة في التوكيد والحال ، ومِنْ : حرف جرٍّ للتبعيض حُرِّك بالفتح لالتقائه بسكون اللام بعده ، والآثمين : مجرور بالياء ؛ لأنّه جمع مذكر سالم ، وال : جنسية للمبالغة والكمال ، والجار والمجرور متعلقان بخبر (إنْ) المحذوف ، والجملة استئنافية من تتمة جواب القسم "[1] .

النصّ الثاني :

عن أبي هريرة ﴿رضي الله عنه﴾ قال : قال رسول الله ﴿ﷺ﴾ : (قال الله – ﴿عز وجل﴾ – كلُّ عملِ ابنِ آدمَ له إلاّ الصِّيامَ فإنّه لي وأنا أجزي به)[2] .

الإعراب : " كلّ : مبتدأ مرفوع ومضاف لاستغراق أفراد النكرة ، والعمل : ما كان من نيةٍ أو قولٍ أو فعلٍ ، وعمل : مضاف إليه مجرور بالكسرة ومضاف أيضًا ، وابن : مضاف إليه مجرور ومضاف كذلك ، وآدم : مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة ؛ لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (أفعل) ، وله : أي حاصل له منه بشكلٍ عام حظ ونفع في الدنيا باحترام الناس له وتقديرهم ، واللام : حرف جرّ للاختصاص ، والهاء : ضمير متصل مبني على الضمّ في محل جرّ والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف ، والجملة ابتدائية في القول القدسيّ ، وإلاّ : حرف استثناء استثنائية للاتصال ، والصيامَ : مستثنى منصوب ، وال : نائبة عن ضمير الغائب ، أي : صيامه ، والفاء : حرف استئناف هي الفصيحة للاستئناف والسببية ، وإنّ : حرف مشبه بالفعل للتوكيد ، والهاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم (إنّ) ، ولي : أي خالص لي وحاصلٌ جزاؤه مني وحدي تعظيمًا وتشريفًا لا من الناس ، واللام : حرف جرّ للاختصاص ، والياء : ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف لـ (إنّ) والجملة استئنافية ضمن القول القدسي ، والواو : حرف عطف عاطفة لمطلق الجمع ، وأنا : ضمير منفصل مبني على الفتح الظاهر على النون

---

(1) منهجية التحليل النحوي : 128 – 134 .

(2) صحيح البخاري : 26/3 ، وينظر : صحيح مسلم : 511 .

في محل رفع مبتدأ ، والألف : حرف زائد في الرسم اصطلاحًا للوقف ، وأجزي : فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا) ، والباء : حرف جرّ للسببية ، والهاء : ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما ، والجملة الصغرى في محل رفع خبر للمبتدأ (أنا) ، والجملة الكبرى معطوفة على الاستئنافية قبلها لا محل لها من الإعراب بالعطف ختامًا للقول القدسي ضمن القول الشريف وقول أبي هريرة أيضًا "[1] .

النصّ الثالث :

قال كعب بن زهير[2] :

بانتْ سعادُ فقلبي اليومَ مَتْبُولُ متيَّمٌ إثرَها لم يُفْدَ مكبُولُ

الإعراب : " بانت ... مقبول : في محل نصب مفعول به على الحكاية للفعل (قال) ، وبانَ : فعل ماضي مبني على الفتح وزنه : (فَعَلَ) ، وأصله : (بَيَنَ) قُلِبَت الياء ألفًا لتحرّكها بعدَ فتحٍ ، والتاء : حرف تأنيث ، وسعاد : فاعل مرفوع ، اسمٌ رمزي يُتغزَّل به في الشعر ، وقيل : هي امرأته وبنت عمه فارقها كثيرًا في هروبه وهو على وزن (فُعَال) صفة مشبهة تفيد المبالغة من السعادة ، نُقِلَ إلى الاسم العلم لتوكيد المبالغة ، وهذا خلاف ما زعمه اللغويون من أنّه اسم مرتجل والجملة ابتدائية في القول ، والفاء : حرف عطف عاطفة للترتيب والتعقيب والسببية ، وقلبٌ : مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة منعَ من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء وهو على وزن (فَعْل) مصدر للفعل (قَلَبَ) بمعنى اسم الفاعل للمبالغة ، عُبِّر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة في التقلُّب ، والعرب يُفخمون القاف فيه لبيان ذلك ، والياء : ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ مضاف إليه ، واليومَ : أي في هذا الوقت مفعول فيه ظرف زمان منصوب تنازع فيه : متبولٌ ومتيّم ويفدَ ومكبول ، فيُعلَّق بالأول ، وال : عهدية حضورية ، ومتبول : سقيم خبرٌ أول للمبتدأ (قلبٌ)

---

(1) منهجية التحليل النحوي : 141 – 142 .

(2) ديوانه : 26 .

مرفوع ، اسم مفعول من مصدر (تُبِلَ) والجملة معطوفة على التي قبلها لا محل لها من الإعراب بالعطف ، ومتيّم : ذاهب العقل خبر ثانٍ مرفوع ، وهو اسم مفعول من مصدر (تُيِّمَ) أصله : (مُتَيْيَمٌ) أُدغمت الياء الأولى في الثانية إدغامًا صغيرًا واجبًا ، وإثرَها : أي بعد فراقها ، وإثرَ : مفعول فيه ظرف زمان منصوب ومضاف متعلِّق بـ (متيّم) ، وها : ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ مضاف إليه ، ولم : حرف جازم للنفي والقلب ، ويُفدَ : يُنقذ من الأسر والعذاب فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة وزنه (يُفْعَ) وأصله : (يُفدَيُ) قُلبت الياء ألفًا ؛ لتحركها بعد فتحٍ : يُفْدَى ، ولمّا جُزِمَ حُذِفَت الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (قلبي) والجملة في محل رفع خبر ثالث ، ومكبول : مقيّد خبر رابع مرفوع اسم مفعول من مصدر (كُبِلَ) "[1] .

المبحث الرابع
مذهبه في دراساته اللغوية والنحوية

لسنا هنا بصدد تعريف المذهب لغةً واصطلاحًا ، ولا تتبّع نشوء هذا المصطلح ، وعرض أقوال العلماء وآرائهم في ذلك والتنظير له إنّما نريد أن نقف على الطريقة التي يعتمدها الأستاذ فخر الدين قباوة في تعامله مع المادة اللغوية والنحوية والمنهج الذي اختطَّه لنفسِهِ وسارَ عليه .

---

(1) منهجية التحليل النحوي : 149 – 150 .

ولمعرفة وجهة النحوي وضع الأستاذ فاضل السامرائي أربعةَ أمورٍ تدلّنا على ذلك ، وهي :

" أ- الأسس التي يعتمدها في البحث .

ب- المصطلحات التي يستعملها .

ج- مع مَنْ يعدّ نفسه ؟ أو أينَ ارتضى أن يضعَ نفسَهُ ؟

د- المسائل الخلافية "[1] .

ونحن إذا نظرنا إلى الأمر الثالث وجدناه هو العماد في ذلك ، وعليه المعوّل والمتكأ ، فإذا صرّح النحوي بانتمائه إلى مذهب معيّن ، أو سيره على نهجٍ خاص أغنانا هذا عن البحث في الأمور الأخرى ، وقد صرّح الأستاذ قباوة بمذهبه في أكثر من موضع ، قال في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل) : " وكنتُ أعرض من خلال ذلك كلّه المذاهبَ المختلفة الجماعية والفردية ، وأورد منطلقها ومرماها ؛ للخلوص إلى رأي مختار تدعمه الحجة وتؤيده الأدلة والشواهد والقرائن ؛ ولهذا لم التزم مذهبَ البصريين أو غيرهم ، بل اعتمدتُ التحقيق الذي يهمّه الدليل والبرهان قبل أن يُشغل بالأقوال والمذاهب "[2] .

ولم يقف قباوة عند هذا بل زاد الأمر وضوحًا ، والموضوعَ جلاءً ، إذ عرّف التحقيق بقوله : " وما نعنيه بالتحقيق هو طلب الحقّ والصواب ، واستخدام الوسائل العلمية للوصول إليهما ، وإثبات الصحيح الفصيح والقويم ؛ ولدفع الضعف والإحالة والفساد "[3] ، ولكن عند تتبع آرائه ، وتقصّي أثرَهُ نراهُ ميّالاً إلى المذهب البصري ، كثيرَ الرجوع إليه ، والاعتماد عليه ، قليلَ المخالفة له والمآخذ عليه ، بل إنّه كثيرًا ما وصفه بالدقة ، ونعته بالتوثيق والتوفيق ، قال في كتابه (أبواب ومسائل من الخصائص والإنصاف)[4] : " ونحن نرافق الأنباريَّ هنا في ثلاثَ عشرة مسألة خلافية يكون فيها الغالبية العظمى لنصرة مذهب البصريين ، والقليل القليل لترجيح

---

(1) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : 319 .

(2) 10 .

(3) تطور مشكلة الفصاحة : 21 .

(4) 3 .

مقولات الكوفيين ، وذاك لما تتصف به النظريات البصرية من تأصيل موضوعيّ محقق ، وأدلة علمية موثقة ، واحتجاج أُصولي مُوفّق في حين أنّ أهل الكوفة يغلب عليهم التوسع في الأحكام باعتماد شواهد نادرة أو مجهولة القائل ، وأدلة فيها ضعف الأحكام ، وعدم الاستيعاب لعناصر وخصائص العربية في الصياغة والتركيب " .

وقال عن ابن عصفور بعد أن قرَّر اتّباعه لمنهج المحققين : " وليس عجيبًا بعد هذا أنْ يلتقي كثيرًا في كتابه بما ذهب إليه البصريون ؛ لأنّهم كانوا أبعد من الكوفيين تأويلاً واستنباطًا ، وأصحَّ قياسًا لا يلتفتون إلى كلّ مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ الضعيف ، في حين أنّ أهل الكوفة كانوا أوسع روايةً ، وأضعف قياسًا فلو سَمِعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيءٍ مخالفٍ للأصول جعلوه أصلاً وبوَّبوا عليه "[1] .

ولكن مع تصريحه بقوة المذهب البصري وضعف الكوفي في القياس والاستنباط ، على الرغم من هذا فقد خالف في بعض المواضع البصريين ولم يُسلِّم بكل ما جاؤوا به ، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر مخالفته لهم في دخول (لولا) على الجملة الفعلية في مثل قول الأخطل[2] :

إذا تُنَزَّلُ مِنْ عُلِّيَّةٍ رَجَفَتْ لولا يؤيدُها الآجُرُّ والقَلَعُ

فهو يرى أنّ التقدير : لولا أنْ يؤيدها ، وما بعد (لولا) مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ خبره محذوف ، فالجملة بعد (لولا) اسمية وليست فعلية[3] .

ومخالفاته للبصريين في واو (رُبَّ) ، إذ يرى البصريون أنّها حرف عطف وذهب قباوة مذهب من يقول : إنّها زائدة لا معنى لها إلاّ على (رُبَّ) المحذوفة[4] .

ومن مخالفاته لهم أيضًا نصب جملة مقول القول إذا جاء الفعل مرادفًا للقول ، إذ يرى البصريون أنّ هذه الجملة منصوبة بقول مقدر ، وذهب قباوة إلى أنّ عدم التقدير أولى وأصحّ[1] .

---

(1) ابن عصفور والتصريف : 140 .

(2) ديوانه : 201 .

(3) ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : 50 .

(4) ينظر : نفسه : 129 .

وهذا وغيره يدلّ على التزامه بما صرّح به ، ويؤكد ما قرّره من أنّه ينهج منهج المحققين من النحاة الذين لا يتعصبون إلى مذهب معين ، وإنّما مذهبهم الدليل الصحيح يدورون أنّى دار .

(1) ينظر : نفسه : 168 – 169 .

ABSTRACT

The title of this research is " Fakhar – aldeen Qabaut and his efforts in language and grammar " which is divided , according scientific matter , into introduction , five chapters and conclusion .

Introduction is talked about autobiography to Fakhar – aldeen Qabaut and his scientific life , which is begun with his growing , his scientific study , his culture , important his teachers and his pupils , then his authoresses and his categories .

Chapter one is concerned for study his curriculum in his studies of linguistic and grammar with important feature his curriculum .

Chapter two which is came to stand on evidences garing to Fakhar – aldeen , from auditorship , measuring , and explaining .

Chapter three is contained on his sound efforts and important his opinions in this field .

Chapter four is contained his morphological efforts and his chosen in this field .

Chapter five is studied his grammar efforts , his opinions and his chosen from agrees for some grammarians , or disagrees for some them and the researcher gazes on opinions which is only for him . then the research is concluded with conclusion which is contained the important results which the research is reached to it on figure of points .

In the last , list of resources and references which the researcher depends on it and comes back to it .